الملخص

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد... والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين..

أما بعدُ...

فإن اختيار الدراسة الموسومة بالنظام القانوني لمنظمات الشباب والرياضة الدولية جاء بناءً على احتياجات حقيقية وتشخيص واقعي لمشكلة تنظيم العلاقة بين المؤسسات الوطنية والدولية الشبابية منها والرياضية، وغياب المعرفة التفصيلية بالنظام القانوني لهذه المؤسسات فضلاً عن آليات عملها ومدى تأثير قراراتها على المستوى الوطني.

فوضعت مجموعة من الأهداف منها:

- دراسة المنظمات الشبابية والرياضية والتعريف بهياكلها التنظيمية وقراراتها وبرامجها وأثرها في الدول الأعضاء.
- دراسة التشريعات الوطنية وبيان مدى ملاءمتها للعمل مع المنظومة الدولية.
- عرض وثائق دولية في مجالي الشباب والرياضة لم تكن متداولة سابقاً لغرض الإفادة منها في البحوث والدراسات اللاحقة.
- تهدف الدراسة أيضاً لوضع معالجات جدية في مجال التشريعات الوطنية تشريعاً وتعديلاً وإلغاءً.

وترشح عن الدراسة ما يلي:

- تبين للباحث إن منظمة الامم المتحدة هي المنظمة الرائدة في مجال الشباب وتعد بحق مرجعاً لجميع المنظمات العاملة في هذا المجال.
- لم يكن لدى جامعة الدول العربية سياسة واضحة للشباب مبنية على إحصاءات دقيقة، وما موجود من السياسة العربية لم يعد نافعاً للعمل ويشوب العمل العربي في مجال الشباب والرياضة ثغرات كبيرة تم عرضها في أصل البحث.
- اثبت الباحث أنَّ منظومة التشريعات الوطنية في جانبي الشباب والرياضة تحتاج إلى مزيد عناية واهتمام، وأنها قاصرة عن انتاج رياضة حقيقية بعيدة عن أيدي الطارئين والدخلاء على هذا الجانب المهم.

- تبين للباحث أن المنظمات الأقليمية الدولية مؤسسة بشكل لا يتناسب مع مفاهيم الميثاق الأولمبي وإن أهدافها سياسية وتخضع بشكل أو بآخر لمزاج ومذاق التدخل الحكومي والسياسي.

وقد اقترح الباحث توصيات متعددة يصلح بعضها أن يكون منهاج عمل على المستوى الدولي أو الوطني منها:

- إعادة النظر بالنظام الأساسي لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، واللوائح المبنية عليه، ووضع سياسة عربية تعتمد التمكين الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والرياضي.
- على منظمة التعاون الإسلامي وضع إطار قانوني للأجهزة المنتظمة جديداً في مجالي الشباب والرياضة.
- قيام وزارة الشباب والرياضة والجهات ذات العلاقة بإصلاحات تشريعية حقيقية تطال كل جوانب العمل الشبابي والرياضي.
- تشكيل مجلس أعلى للرياضة ومجلس أعلى للشباب لضمان تنفيذ الخطط والسياسات التنموية من قبل القطاعات الأخرى.
- تشكيل المحكمة الرياضية، وتشكيل المركز الوطني للتحكيم الرياضي وضرورة إعداد قضاة متخصصين بالنزاعات الرياضية.

لم يكن العمل خالياً من التحديات ولعلّ أهمها ندرة المصادر، وقلة الآراء الفقهية وصعوبة الوصول إلى الوثائق الدولية ذات الصلة المباشرة بالبحث.